القضاء الجزائري يصدر حكم المؤبد ضد 12 بحارا أوكرانيا بقضية قتل احد مواطنيه

■ الجزائر ـ يو بي أي: قال مصدر قضائي جزائري امس الثلاثاء ان محكمة الجنايات بولاية وهران غربي البلاد أصدرت حكما غيابيا بالمؤبد في حق 12 بحارا أوكرانيا قالت انهم وراء مقتل مهاجر جزائري غرقا بعدما ألقوا به من على متن باخرة أوكرانية عام 2003 في عرض السواحل الجزائرية.

وقال المصدر ان المحكمة الجنائية التي أصدرت حكمها الاثنين في غياب البحارة الـ12 الذين لا يزالون في حالة فرار، اتهمت المدانين بارتكاب «عملية الاغتيال مع سبق الاصرار».

وقالت ان البحارة قاموا في 28 حزيران/يونيو 2003 بعدما اكتشفوا جزائريين اثنين حاولا بصورة غير شرعية السفر الى الخارج عبر الباخرة، بالقاء الشابين اللذين ركبا السفينة بميناء أرزيو بوهران في عرض السواحل الجزائرية «وهو ما أدى الى غرق أحدهما على الفور لأنه لا يحسن السباحة فيما تمكن الثاني من الامساك بسترة النجدة التي قام بالقائها له قائد السفينة قبل أن تغادر مكان الجريمة».

وأكد نفس المصدر أن السلطات الجزائرية أصدرت أمرا دوليا بالقبض على البحارة الـ12 وأرسلت ذلك عبر ممثلياتها الدبلوماسية في الخارج.

حوادث السير بتونس قتلت 1519 شخصا العام الماضي

■ تونس ـ يو بي أي: أظهرت احصائية رسمية أن حوادث السير المسجلة في تونس خلال العام الماضي تسببت في مقتل 1519 شخصا.

وبحسب الاحصائية التي نشرتها الصحف اليوم الثلاثاء، فان اجمالي عدد هذه الحوادث بلغ 11 ألفا و35 حادثا، أي بزيادة حوالي 150 حادثا مقارنة مع حصيلة العام 2004.

وأوضحت أن هذا العدد من حوادث السير أسفر عن مقتل 1519 شخصا و15 ألفا 368 جريحا. وأشارت الى أن أعلى معدلات حوادث السير سجّلت خلال شهري يوليو/ تموز وآب/أغسطس، حيث بلغ عددها 2043 حادثا تسببت في مقتل 337 شخصا، و 2774 جريحا.

يذكر أن تونس تعتبر من بين الدول التي تكثر فيها حوادث المرور، حيث تشير التقارير الرسمية الى أن الحوادث المسجّلة تتسبب في مقتل ثلاثة أشخاص و40 جريحا يوميا، أو ما يعادل قتيلا كل خمس ساعات، الى جانب الخسائر المادية الفادحة التي أثرت على أكثر من قطاع، وخصوصا منها قطاع التأمين.

الجماعات المسلحة تذبح راعٍ غرب الجزائر

■ الجزائر ـ يو بي أي: قالت صحيفة جزائرية ان الجماعات المسلحة خطفت راعي غنم غرب الجزائر ثم قامت بذبحه.

وقالت صحيفة «لوسوار دالجيري» الصادرة امس الثلاثاء ان مجموعة مسلحة هاجمت قبل يومين راعي غنم وطفلين كانا معه ببلدة سيدي شعيب بولاية سيدي بلعباس الواقعة على بعد 400 م غرب العاصمة الجزائرية، وقامت بخطفهم لكنها أطلقت الطفلين في وقت لاحق.

وأضافت الصحيفة أن أحد أقرباء الراعي اكتشف في اليوم التالي جثته التي تعرضت للذبح والتنكيل، حيث قطعت أذناه وشوه وجهه.

وقالت ان المسلحين قاموا بسرقة 80 شاة قطيع الضحية، فيما باشرت قوات الأمن عملية تمشيط بحثا عن منفذي الجريمة.

قال ان العلاقة بين بلاده وبريطانيا انتقلت الى مستوى التخطيط الاستراتيجي المشترك

بوتفليقة يزور لندن ويتفق مع بلير على ترحيل المعتقلين الجزائريين بتهمة الارهاب

لندن ـ «القدس العربي»

من سمير ناصيف:

قال رئيس الوزراء البريطاني توني بلير ان بلاده ستسعى الى تقوية علاقتها بالجزائر على شتى الاصعدة وخصوصا في مجال مكافحة الارهاب، بينما قال الرئيس الجزائري ان العلاقة بين البلدين وصلت الان الى «مستوى التخطيط الاستراتيجي المشترك»، مشيرا الى ان لقاءه الاول ببلير تم في قمة G8 في غلين ايغلز وشعر منذ ذلك الحين ان رئيس الوزراء البريطاني مهتم بشؤون المغرب العربي والشرق الاوسط بشكل خاص.

جاء ذلك في مؤتمر صحافي مشترك عقده كل من بلير وبوتفليقة بمقر رئاسة الوزراء امس الثلاثاء في اليوم الاول من زيارة الرئيس الجزائري الى لندن، وهي الاولى لرئيس جزائري، من المقرر ان تنتهي اليوم.

وسئل بلير اذا كانت هذه الزيارة ستؤدي الى تسهيل ترحيل المعتقلين الجزائريين في بريطانيا المتهمين بجرائم متعلقة بالارهاب، فقال «نعم»، مضيفا «اتمنى ان التعاون بين البلدين سيسهل اعادة المتهمين بالضلوع في عمليات متطرفة الى بلدانهم. وانا اشكر السلطات الجزائرية لانها سهلت عملية تحويل هذا التوجه الى حيز التطبيق العملي». وقال ان بريطانيا والجزائر «تعانيان من الارهاب، وانا اشعر بالانزعاج عندما نضطر الى ترحيل الناس من البلد وخلق المشاكل والخطر على بلدنا».

واكد بلير ان لدى بريطانيا نية في الاستثمار في الجزائر في قطاعات متعددة وليس فقط في قطاع الهيدروكاربونات (البترول ومشتقاته).

ولم يتح المجال للصحافيين السؤال عن موقفي بلير وبوتفليقة مما يحدث من تجاوزات اسرائيلية في الاراضي الفلسطينية، ولا عن قضية الصحراء الغربية او قضايا اخرى هامة، فيما اتاح احد مساعدي بلير لمراسل تلفزيون «سكاي نيوز» البريطاني السؤال عن لاعب كرة القدم الفرنسي الجزائري الاصل زين الدين زيدان. وقال بوتفليقة انه وجه رسالة الى زيدان يعبر عن تعاطفه معه وان «الخطأ الذي ارتكبه كان خطأ يرتكبه اي انسان ولكنه ما زال اعظم لاعب كرة قدم في العالم والجزائر تفخر فخرا كبيرا باصله الجزائري».

ووزع مكتب رئاسة الوزراء بيانا صحافيا للصحافيين الذين حضروا المؤتمر الصحافي الذي دام 15 دقيقة فقط جاء فيه ان بوتفليقة يزور بريطانيا في 11 و12 تموز (يوليو) الجاري، وانه اجتمع بالملكة اليزابيث الثانية وتحاور مع بلير هو ووزراء الخارجية والعدل والطاقة وتنمية الاستثمار الجزائريين الاعضاء في الوفد المرافق له.

واشار البيان الى ان بلير وبوتفليقة تناولا في مباحثاتهما الشؤون الدولية والاقليمية، وخصوصا التطورات في افريقيا بعد مرور عام على اجتماع قمة دول G8 في غلين ايغلز الذي حضره المسؤولان، و«لاحظا تطورات ايجابية في مجالات زيادة المساعدات الى افريقيا، والغاء الديون، وتوفير المساعدات الطبية والتعليمية، وقد كان بلير سعيدا لتسلم دعوة لزيارة الجزائر في المستقبل القريب».

وقد وقعت الجزائر وبريطانيا على اتفاقية رسمية لانشاء لجنة مشتركة بين البلدين لاجراء محادثات على مستوى الوزراء سنويا. وقد انطلقت مثل هذه المحادثات في الجزائر في 7 حزيران/يونيو الماضي، وستجرى جولة اخرى في لندن قبل 31 كانون الاول/ديسمبر 2006. كما تأسست لجنة برلمانية بريطانية من الاحزاب المختلفة لمتابعة الشؤون الجزائرية. وجرت مباحثات حول تطوير الاستثمار بين البلدين. واشار البيان ايضا الى توقيع اربع اتفاقيات قضائية حول تسليم المتهمين بجرائم ضد امن الدولة والتعاون القضائي عموما. واعلن المسؤولان عن تطلعهما لتوقيع اتفاقية تفاهم وتعاون حول الدفاع والامن بين البلدين قبل نهاية العام الجاري.

بوتفليقة معانقا بلير امام مدخل 10 «داونينغ ستريت» بلندن امس

معارضون جزائريون وغربيون بلندن يحتجون على زيارة بوتفليقة

■ لندن ـ «القدس العربي»: ندد معارضون جزائريون ونشطاء حقوقيون بريطانيون بالزيارة الرسمية التي يقوم بها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الى لندن بدءا من امس الثلاثاء.

وقال المعارضون في رسالة مفتوحة الى رئيس الوزراء توني بلير، ارسلت نسخة منها الى «القدس العربي»، ان بوتفليقة «ما هو إلا واجهة لنظام عسكري دكتاتوري أدت مغامرته بالانقلاب على ارادة الشعب سنة 1991 إلى كوارث حقيقية عصفت ، ولا تزال، بالجزائر مجتمعا وشعبا ودولة، ومنها مقتل ما لا يقلّ عن 200 ألف شخص في ظروف بشعة».

وبين الموقعين على الرسالة التي جرى تعميمها تزامنا مع وصول بوتفليقة الى لندن منتصف نهار امس، الدبلوماسي الجزائري المنشق، محمد العربي زيتوت، الذي يعيش بلندن منذ منتصف التسعينات عقب فراره من سفارة بلاده في ليبيا. وبينهم ايضا الصحافية البريطانية ايفون رايدلي التي اختُطفت بافغانستان على يد طالبان عندما كانت مبعوثة صحيفة «ديلي اكسبرس» الصادرة بلندن، فاسلمت اثر ذلك وتحولت الى النشاط الجمعوي والحقوقي. وبينهم ايضا منتسبون سابقون للجبهة الاسلامية للانقاذ المحظورة بالجزائر.

وطالبت الرسالة بلير بالتوقف عن التعاطي مع الجزائر ما لم تستجب لمجموعة من الشروط بينها «ايقاف التعذيب والقتل خارج القضاء، محاسبة الضالعين في جرائم حرب وانتهاكات حقوق الانسان»، رفع حالة الطوارئ المفروضة منذ اوائل العام 1992 وانهاء مضايقة الصحف والحظر على العمل الجمعوي.

وقالت الرسالة ان «السيد بوتفليقة لا يرفض فقط التحقيق فيما حدث (منذ 1992)، بل ويعطي حصانة كاملة للذين تسبّبوا في المأساة».

وذكر الموقّعون على الرسالة أن الغرب «يدعم اليوم أكثر الأنظمة استبدادا لخدمة مصالحه وأولها الحصول على الطاقة، ضاربا عرض الحائط بشعارات الحرية وحقوق الإنسان التي يتغنى بها».

وحذّر الموقعون رئيس الوزراء البريطاني من تسليم جزائريين إلى السلطات الجزائرية لأنهم «سيتعرّضون حتما للتعذيب وربّما للقتل أو الاختفاء».

الهجرة «في اطار منظم يثير انفعالات» احد المحاور الأساسية

المغرب يشيد بنتائج مؤتمر الرباط حول الهجرة غير المشروعة

الرباط ـ «القدس العربي»

من محمود معروف:

اشاد مسؤول مغربي بنجاح المؤتمر الاوروافريقي حول الهجرة والتنمية الذي اختتم امس الثلاثاء بالرباط.

وقال الطيب الفاسي الفهري الوزير المغربي الشؤون الخارجية أن المؤتمر «تبنى مقاربة تدعو الى اثارة قضايا الهجرة من منظور شامل» وان أوروبا وبلدان الجنوب «يتبنون الان هذه المقاربة».

واوضح الفاسي الفهري ان مؤتمر الرباط «حقق نجاحا تاما ومثل اعترافا بالدور الذي يلعبه المغرب في الساحة الاقليمية»، معربا عن ارتياحه للمستوى الرفيع للمشاركين في هذا المؤتمر (نحو ستين بلدا افريقيا وأوروبيا وعدد من ممثلي الهيئات الدولية والاقليمية).

وقال المسؤول المغربي ان المؤتمر دعا الى تنظيم تدفق الهجرة الشرعية التي تعتبر ضرورية بالنسبة لاوروبا وأن الجميع يتفق على أن القارة الاوروبية في حاجة الى يد عاملة مؤهلة وغير مؤهلة تقدر بعدة ملايين من الأشخاص خلال العقود القادمة.

واضاف ان الجانب المتعلق بتنظيم تدفق الهجرة في اطار منظم ومتحكم فيه والذي لا يثير انفعالات أو تعاليق هو أحد المحاور الأساسية لهذا المؤتمر، «لأننا لسنا هنا فقط لمحاربة الهجرة السرية، ولكن أيضا لضمان التنمية، وأفضل مساهمة من قبل أوروبا في هذه التنمية».

ويرى الوزير المغربي أن جلسات خصصت للتنمية المشتركة وتنمية افريقيا كحل لقضايا الهجرة مثلت «دعوة لابراز التنمية والتنمية البشرية على المستوى المحلي».

واختتم المؤتمر الوزاري الأوروافريقي حول الهجرة والتنمية المقترح أصلا من قبل المغرب واسبانيا بدعم فاعل من لدن فرنسا مساء امس الثلاثاء بالمصادقة على مخطط العمل واعلان الرباط اللذين كان قد اتفق عليهما في اجتماعات عقدت في العاصمة السنغالية دكار بداية حزيران/يونيو الماضي.

وفي اشارة الى تفاهمات مغربية فرنسية حول قضايا الهجرة عقد الطيب الفاسي الفهري مع فيليب دوست بلازي وزير الخارجية الفرنسي مؤتمرا صحافيا مشتركا أبرزا خلاله الطابع «التاريخي» و«غير المسبوق» لمؤتمر الرباط الذي تميز منذ الوهلة الأولى باستعداد البلدان المشاركة بـ«الانخراط في هذا العمل الجماعي».

وشدد كل من الفهري ودوست بلازي على «روح مؤتمر الرباط» المتميزة بالانصات والتبادل والحوار بين البلدان المصدرة للهجرة وبلدان العبور وبلدان الاستقبال.

وأكد الفاسي الفهري على ضرورة ارساء تعاون ثنائي أوروبي افريقي على المدى القصير والمتوسط والطويل، وقال «لا يمكن لأي بلد أن ينجح بمفرده في السيطرة على موجات الهجرة»، داعيا أوروبا الى فتح الفصل الخاص باتفاقيات اعادة القبول مع مجموع الدول المعنية.

ودعا المسؤول المغربي أوروبا الى «عدم التركيز في اطار تدبير الهجرة واعادة المهاجرين غير الشرعيين، على بلد واحد، تحت ذريعة أنه آخر بلد تم عبوره قبل بلوغ السواحل الأوروبية» في اشارة الى الفصل 13 من اتفاق كوتونو بين الاتحاد الأوروبي ودول افريقيا والكاريبي والمحيط الهادي، والاجراءات المتخذة في اطار مسلسل برشلونة الذي ينص على اتفاقيات اعادة القبول مع كل بلد.

وقال «لو تم التوقيع على اتفاقيات لاعادة قبول المهاجرين مع كل بلد شريك لما عرف المغرب الصعوبات التي نعيشها حاليا».

وأشار المسؤولان المغربي والفرنسي الى أن «صيغا» ملموسة لمعالجة مسألة الهجرة من خلال التنمية المشتركة قد تم تحديدها مشيرين على سبيل المثال الى الأدوات المالية الملائمة لتوظيف أمثل لادخار المهاجرين وكذا تعزيز آليات منح القروض الصغيرة.

وأبرزا أن مؤتمر الرباط الذي يبقى الاطار الوحيد للقاء الأوروافريقي حول مسألة الهجرة، يربط بين هذه الاشكالية وضرورة التنمية.

وأكد نيكولا ساركوزي وزير الداخلية الفرنسي أن «الهجرة يجب أن تكون نتاج اتفاق ارادي بين بلد الانطلاق وبلد الوصول».

وقال في كلمة امام المؤتمر أن المستقبل هو للهجرات الحركية التي تسمح للمهاجرين في أوروبا بتكوين وتجربة مهنية ووضعها بعد ذلك في خدمة تنمية البلد الاصلي. وقال ان «خلق بطاقة الاقامة كفاءات ومواهب» في القانون الفرنسي الجديد تجسد هذه الارادة المتمثلة في جعل الهجرات مصدر ثراء متبادل».

وتحدث الوزير الفرنسي عن تحويل أموال المهاجرين الافارقة نحو بلدانهم معتبرا أن «أحد الرهانات الكبرى للحوار بين أوروبا وافريقيا يجب أن يهم وسائل استثمار هذا الادخار لجعله آلية للتنمية الاقتصادية» وقال ان «تنمية افريقيا تعد الحل الوحيد، والرد الوحيد على تحدي الهجرة».

واعرب ساركوزي عن صدمته «بمأساة الاف المهاجرين الافارقة وهم يحاولون الوصول الى اوروبا في ظروف مروعة، وغالبا ما يدفعون حياتهم ثمنا لذلك» مؤكدا أن «مهمتنا كمسؤولين سياسيين عمل كل ما في وسعنا من أجل وضع حد لمثل هذه المآسي». الا انه يرى ان هذه الهجرة السرية تعد «مسا بالنظام العام للدول الاوروبية وباستقرار ميثاقهم الاجتماعي» واوضح أنه بمجرد وصول المهاجرين السريين الى أوروبا «بعد رحلة غالبا ما تكون فظيعة، فانهم يجدون أنفسهم في مواجهة الواقع المرعب للعمل السري وأحيانا لتهريب المخدرات والدعارة» مؤكدا أن «الوقت حان لكي توحد أوروبا وافريقيا جهودهما من أجل استئصال هذا التهريب المقيت، الذي يمثل الواجهة المعاصرة للعبودية».

وأكد الوزير الخارجية الاسباني بالرباط على أهمية ابرام اتفاقيات لاعادة قبول المهاجرين مع كافة البلدان المعنية بمسألة الهجرة وقال ميغيل أنخيل موراتينوس أن هذه الرؤية، التي يتعين أيضا أن تكون «فعالة وبرغماتية» تقوم على «المسؤولية المشتركة» بين كل البلدان المعنية بهذه الظاهرة.

ويشارك في المؤتمر الوزاري الاورو افريقي حول التنمية والهجرة فيه 57 دولة (30 دولة اوروبية و27 دولة افريقية) ونحو 20 منظمة اقليمية ودولية من بينها الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، تحت الرئاسة المشتركة لكل من المغرب واسبانيا وفرنسا والسينغال والاتحاد الأوروبي بالاضافة الى العشرات من منظمات المجتمع المدني.

وشدد وزير الخارجية السينغالي، الشيخ تيديان غاديو على ضرورة «التخلي عن اللياقة الدبلوماسية ولغة الخشب الثقافية بهدف طرح أسئلة جيدة وحقيقية».

ودعا جميع الحاضرين الى «الترحم على آلاف المقموعين الذين فقدوا حياتهم في مياه المتوسط والمحيط الاطلسي وكذا على الأراضي الاوروبية والافريقية» معتبرا أنهم ضحايا «الافاق المسدودة وخيبة الأمل وعدم التفهم واستغلال بائعي الأوهام»، وقال ان الأمر يتعلق بمأساة يتعين تحديد أسبابها العميقة والمسؤوليات في الفضاءين البحريين.

واعتبرت الفيدرالية الدولية لرابطات حقوق الانسان وأرضية «أوروميد» والشبكة الأورومتوسطية لحقوق الانسان، أنه يتعين على سياسات الهجرة أن «تضمن وتحمي المعايير العالمية المتعلقة بحقوق المهاجرين واللاجئين».

وأكدت المنظمات الثلاث في نداء وجهته للمشاركين في المؤتمر على ضرورة اعتبار الهجرات «كعنصر طبيعي للمبادلات بين مختلف المجتمعات».

وأضافت أن الهجرات التي أصبحت ظاهرة كونية، هي نتاج «نزاعات مسلحة»، مما يفسر أن جميع الذين أو اللواتي يفرون من واقعهم يبحثون عن ملجأ».

واعتبرت أن هذه الهجرات هي أيضا نتاج اضطهاد أو تمييز جراء انتماء عرقي أو ديني أو سياسي، مبرزة أن هذه الظاهرة «ستتسع طالما ماتزال أسبابها قائمة، وطالما ماتزال تندرج في اطار تطور مبادلات لا تتماشى مع عدم حركية الاشخاص».

وذكرت أنه في الوقت الذي تسعى فيه الدول المشاركة في مؤتمر الرباط الى اعتماد مخطط عمل ضد الهجرة السرية، فانه يتعين أن ترتكز سياسات الهجرة على احترام المعايير العالمية لحقوق الانسان والاتفاقيات المتعلقة بحقوق المهاجرين واللاجئين.

ودعت المنظمات الثلاث الدول المشاركة الى العودة الى «قانون مشترك» يضمن للمهاجرين بصرف النظر عن أوضاعهم، الاحترام الفعلي لحقوقهم وحرياتهم، والمصادقة على الاتفاقية الدولية حول حماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأسرهم.

وتجمع عشرات الناشطين المغاربة في حقوق الانسان مساء الاثنين امام البرلمان بالرباط داعين الى انصاف المهاجرين ووضع حد للمآسي التي يتعرضون لها ان كان اثناء محاولاتهم الوصول الى الضفة الشمالية للبحر المتوسط او بعد وصولهم.

وحظي المؤتمر بتغطية واسعة من وسائل الاعلام، التي أوفدت الى العاصمة المغربية عشرات الصحافيين والمصورين والمراسلين. وأكد مسؤولو وزارة الخارجية المغربية أنه تم اعتماد 240 صحافيا ومراسلا، 40 من بينهم قدموا من افريقيا.

ساركوزي: فشل افريقيا اليوم هو مأساة لاوروبا غدا

موراتينوس يعلن ان مؤتمر الرباط يدشن نموذجا للتعاون الجهوي حول الهجرة

■ الرباط ـ «القدس العربي»: دافع وزير الداخلية الفرنسي عن رؤيته لمسألة الهجرة وتنظيمها والقائمة على «الانتقائية». ووصف نيكولا ساركوزي مقاربتي «الهجرة الصفر» و«الهجرة بدون حدود» بكونهما «مفرطتين».

واعتبر نولا ساركوزي الذي كان حضر المؤتمر الاوروافريقي حول الهجرة بالرباط أن عبارة «الهجرة المنتقاة» التي يدافع عنها «فُهمت بشكل خاطئ أو كاريكاتوري» معربا عن اعتقاده أن الهجرة «يجب أن يتم اختيارها من قبل كل من بلدي الوجهة والاصل».

وقال ان الهجرة المنتقاة باعتبارها من بين الاهداف التي يجب أن تحكم عمل البلدان المعنية بتدفقات الهجرة وأوضح الوزير الفرنسي أنه لم يطرح أبدا فكرة تنظيم عملية انتقاء أحادية الجانب للمهاجرين على أساس شهاداتهم.

وأوضح أن القانون الفرنسي المتعلق بالهجرة والاندماج يجد مرجعيته في هذا المنطق مبرزا أنه «في المستقبل، يتعين علينا أن نرسي أسس هجرة منظمة ومقننة ومتحكم فيها في اطار تشاور بين دولة ودولة».

واعرب ساركوزي عن رفضه لمقاربتي «الهجرة الصفر» و«الهجرة بدون حدود»، وقال انه يريد ارساء «أسس هجرة تمكننا من الاختيار معا أفارقة وأوروبيين لأن القارتين مرتبطتان بالمصالح ذاتها ولا أرى امكانية للتقدم الى الأمام بغير هذا»، معربا عن ارتياحه لـ«انفتاح عدد من المسؤولين الأفارقة على هذا الخطاب». واضاف ان «فشل افريقيا اليوم هو مأساة لأوروبا غدا».

وبخصوص مسألة اعادة القبول اعتبر ساركوزي أن «من الطبيعي عندما نمنح عشرات الآلاف من التأشيرات لدخول بلد، أن يكون بمقدورنا الحصول على بضع مئات من اتفاقيات اعادة القبول لأناس ليس لهم أن يبقوا في فرنسا».

واعلن أنه من الآن الى حدود سنة 2007 «سيتم تجهيز جميع القنصليات الفرنسية بالمعطيات البيومترية لأن العائق أمام اعادة القبول هو الدليل على جنسية الشخص المعاد قبوله».

الا ان زميلته بالحكومة بريجيت جيراردن الوزيرة الفرنسية في التعاون والتنمية والفرنكفونية قالت انه لم يعد من الممكن اثارة سياسات الهجرة بمعزل عن التنمية داعية الى تدبير يكون في مصلحة بلدان الشمال وبلدان الجنوب في الآن نفسه بحيث لايقع عبء تدفق الهجرة على هذا الطرف أو ذاك.

واضافت أن «هناك من دون شك تكامل يمكننا الاشتغال عليه خاصة من خلال التنمية المشتركة» معتبرة أن تدفقات الهجرات هي ظواهر طبيعية ومن العبث محاولة منعها.

وأكدت المسؤولة الفرنسية انه على العكس من ذلك «يتوجب علينا ادماج هذه الظواهر ضمن شراكتنا من أجل التنمية مع بلدان الجنوب، وتدبيرها بصورة مشتركة بحيث تصبح مفيدة للطرفين».

من جهته، أكد وزير الخارجية الاسباني، أن مؤتمر الرباط «يدشن نموذجا للتعاون الجهوي يشمل كافة أبعاد الهجرة»، ويشدد على الربط بين الهجرة والتنمية».

وعبر ميغيل أنخيل موراتينوس صاحب مبادرة عقد المؤتمر عن اقتناعه بأن «هذا النموذج سيغني الحوار القاري بين افريقيا والاتحاد الأوروبي، ويعزز الحوار الشامل حول الهجرة والتنمية بالامم المتحدة».

وقال رئيس الدبلوماسية الاسبانية «اننا جميعا مسؤولون عن بناء نموذج متوازن ومتناسق للهجرة لفائدة الجميع، وخاصة للشباب الافريقي الذي يشكل الأمل في مستقبل أفضل لافريقيا»، مشيرا الى أن مؤتمر الرباط مدعو لأن «يضع القواعد لشراكة ثابتة بين الدول المصدرة للهجرة ودول العبور والاستقبال، من أجل تدبير تدفقات الهجرة بين افريقيا واوروبا ، بشكل منسق ومندمج». وأبرز موراتينوس أن هذه الشراكة «يجب أن ترتكز على أربعة مبادئ هي «الشمولية والمسؤولية المشتركة وتعدد الأطراف والفاعلية».

وشدد موراتينوس على أهمية بلورة اجابة شمولية على الأسباب التي تفرز الهجرات بين افريقيا وأوروبا، وبالتالي الربط بين الهجرة والتنمية وقال ان الشراكة يجب أن تنمي «مبدأ المسؤولية المشتركة بـ«اعتبار أن مسألة الهجرة تكتسي بعدا دوليا».

وأكد وزير الخارجية الاسباني أنه لا يمكن لأي سياسة للهجرة أن تكون فعالة الا اذا كانت منسجمة ومنسقة مع سياسات أخرى» داعيا الى احداث «آليات للموازاة بين مختلف مراحل مسلسل الهجرة».

وأضاف أن المقاربة متعددة الأطراف تقوي «الدور الاجمالي للاتحاد الأوروبي في تحديد سياسة مشتركة للهجرة ودور منظمات الاندماج الجهوي من قبيل المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا والمجموعة الاقتصادية والنقدية لافريقيا الوسطى» مركزا على أهمية «التعاون في مجال الهجرة داخل الاتحاد الافريقي والمؤسسات المتخصصة مثل المنظمة الدولية للهجرة والمفوضية العليا للاجئين ومنظمة الأغذية والزراعة».

وأشار الوزير الاسباني الى أن «الطابع العملي للشراكة سيمكن جميع الدول المعنية بهذه المسألة من التوفر على سياسة مندمجة وفعالة للهجرة وعلى قدرات مؤسسية وادارية لتفعيلها».

واعتبر أن محاربة الهجرة غير القانونية أصبحت مسألة الزامية مضيفا «اننا لا يمكننا البقاء سلبيين أمام استغلال المهاجرين من طرف شبكات ارهابية دولية تقود آلاف المواطنين الى وجهات مجهولة في ظروف في غاية الخطورة مقابل وعود كاذبة ومبالغ خيالية».

الجمعية المغربية لحقوق الانسان: انتهاكات خطيرة وتراجع في الفترة الاخيرة

الرباط ـ «القدس العربي» ـ من بشرى الحضيكي:

اعتبرت الجمعية المغربية لحقوق الانسان (غير حكومية) ان الوضعية الحقوقية في المغرب مازالت «بحاجة الى المزيد من التطور من أجل تجاوز الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان وبناء دولة الحق و القانون».

وأكدت الجمعية في تقريرها السنوي الذي ضم أبرز المستجدات حول الوضع الحقوقي خلال الستة أشهر الأولى من سنة 2006 أن المجالات التي شهدت تراجعا ملحوظا في حقوق الانسان هو ملف الهجرة الذي قالت انه «عرف انتهاكات خطيرة في الآونة الأخيرة» خاصة بعد مقتل 13 مهاجرا افريقيا في تشرين الاول /أكتوبر 2005 على مشارف مدينتي سبتة ومليلية على يد رجال الأمن المغربي والاسباني، و«القمع الأمني الذي أصبح المهاجرون الأفارقة يواجهون به والذي أسفر عن وفاة ما يزيد عن 30 مهاجرا سريا ينحدر اغلبهم من دول افريقيا جنوب الصحراء.

وسجل التقرير الانتهاكات في ميدان الحريات العامة حيث تعاني بعض الهيئات والتنظيمات كجماعة العدل والاحسان والجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب والتي مازالت بدون ترخيص قانوني.

وقال التقرير ان الصحافة «لم تسلم من المضايقات وتشديد الخناق» اذ «تميزت الشهور الأخيرة بعدة محاكمات في حق بعض الصحافيين» مذكرا ان من بينها محاكمة علي المرابط بسبب آرائه وبعض المضايقات التي طالت العديد من الصحف المستقلة مثل «لوجورنال» و«تيل كيل».

وفي هذا الصدد أشار التقرير الى أن القضاء أصبح يُستعمل كأداة لخنق الصحافة غير المرغوب فيها.

وبالنسبة للملف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان سجل التقرير أن «هيئة الانصاف والمصالحة» (حكومية) و«بالرغم من انتهاء أشغالها لم تتمكن من المعالجة الشاملة لملف الانتهاكات والذي يظل لحد الآن مفتوحا»، مشيرا الى ان الحقيقة «تظل جزئية وناقصة سواء على مستوى تشخيص الانتهاكات أو على مستوى تحديد المسؤوليات الفردية و المؤسساتية».

وأوضح التقرير أن الفترة الممتدة من ايار/مايو 2005 الى الآن عرفت عدة انتهاكات مرتبطة بالنزاع حول قضية الصحراء مذكرا بـ«الاعتقالات التعسفية وعمليات التعذيب التي مارستها قوات الأمن المغربية على عدة ناشطين صحراويين» اضافة الى الاعتقالات التي طالت عددا آخر من المواطنين الصحراويين تم الافراج عن جلهم بعفو ملكي.

ووفي نظر الجمعية المغربية لحقوق الانسان، مازالت المخططات الأمنية والقضائية لمناهضة الارهاب تشكل احد مصادر الانتهاكات الخطيرة بالمغرب، «خاصة أن الاختطافات والمحاكمات غير العادلة مازالت تمارس من طرف السلطة»، بالاضافة الى الخروقات التي يعيشها معتقلو السلفية الجهادية وعائلاتهم بالنظر للمحاكمات غير العادلة التي تعرضو لها.

وأشار التقرير الى بعض الانتهاكات «التي طالت الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية كالحق في الشغل وحقوق الطبقة العاملة وحقوق المرأة التي مازلت تنتهك لحد الآن رغم اصدار قانون الأسرة الجديد» الذي اعتبر التقرير انه «لا يحترم مبدأ المساواة بين الرجل و المرأة».

وطالبت الجمعية المغربية لحقوق الانسان في تقريرها بوضع «الأسس المتينة لدولة الحق والقانون» وذلك من خلال وضع «دستور ديمقراطي يتناسب وغايات المجتمع المغربي وينسجم في مضمونه مع مبادىء وقيم و معايير حقوق الانسان الكونية». كما دعت الجمعية الى مصادقة المغرب على سائر المواثيق الدولية والعهود والاتفاقيات الدولية لحقوق الانسان.

وفد امريكي توجه الى طرابلس بهدف تنمية العلاقات

■ واشنطن ـ اف ب: توجه وفد اميركي على مستوى عال الى طرابلس بهدف تنمية التعاون في المجالات العلمية والتكنولوجية، كما اعلنت وزارة الخارجية الاميركية في بيان الاثنين.

وقالت الوزارة ان مساعدة وزيرة الخارجية للديموقراطية والشؤون العالمية، باولا دوبريانسكي تترأس الوفد الذي يضم كذلك ممثلين عن وزارتي الصحة والتجارة.

والوفد الذي تستغرق زيارته الى طرابلس من الاثنين حتى الخميس سيجري مباحثات مع وزير الخارجية الليبي عبد الرحمن شلقم ومسؤولين اخرين.

واكدت الخارجية ان هذه الزيارة الى ليبيا التي تأتي بعد اقل من اسبوعين من قرار سحب ليبيا من قائمة الدول الراعية للارهاب في 30 حزيران/يونيو، «دليل على مرحلة جديدة في العلاقات الاميركية الليبية».

والمهمة التي تتمحور حول الصحة والعلوم والتكنولوجيا والبيئة، «دليل على سعي الولايات المتحدة الى تحسين نوعية حياة الليبيين ودمج ليبيا بصورة افضل في الاسرة الدولية».

الحكومة الجزائرية تفرض تدريس اللغة العربية على المدارس الخاصة

■ الجزائر ـ يو بي أي: أعلن مجلس الوزراء الجزائري الاثنين أنه فرض على 106 مدرسة خاصة تدريس كل المواد التعليمية باللغة العربية الرسمية في البلاد، بدلا من اللغة الفرنسية التي كانت تعتمدها معظم هذه المدارس.

وجاء في بيان المجلس انه حرص «على التذكير بأنه يقع على عاتق المؤسسات الخاصة المرخص لها استقبال التلاميذ في أطوار ما قبل التمدرس والابتدائي والمتوسط والثانوي واجب ضمان تدريس مقرراتها باللغة العربية في جميع المواد وفي جميع أطوار التعليم وتطبيق برامج التعليم الرسمية المطبقة في المؤسسات العمومية».

وسمح مجلس الوزراء، الذي ترأسه الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، بوضع برامج اضافية بترخيص من وزارة التربية الوطنية، لكنه فرض عليها اعداد تلامذتها للمشاركة في الامتحانات نفسها التي تنظم لتلامذة التعليم العام والخضوع للمراقبة التربوية والادارية من قبل مفتشي وزارة التربية.

وشدد مجلس الوزراء على «ضرورة اعتماد برنامج للزيارات والتفتيش يطبق على المؤسسات المعتمدة اعتبارا من الدخول المدرسي القادم للتأكد من امتثالها من حيث التقيد بالبرامج التربوية ولغة التدريس والنشاطات الاختيارية».

وكان بوتفليقة هدد بحل المدارس الخاصة للأطفال التي ترفض التدريس باللغة العربية الوطنية والرسمية في البلاد، مؤكداً أن الاصلاحات التي باشرتها الحكومة في قطاع التربية والتعليم لن تكون على حساب اللغة العربية والهوية الوطنية.

وقال بوتفليقة «من نحن حتى لا ندرس العربية»، في اشارة الى المنظومة العربية والاسلامية التي تنتمي اليها الجزائر.

وكانت معظم المدارس الخاصة للأطفال مدعومة من جمعيات فرنكوفونية وعلمانية رفضت قرار الحكومة الذي ألزمها بالتدريس باللغة العربية تطبيقا للبرنامج الرسمي لوزارة التربية قبل تدريس أي لغة أجنبية أخرى، لكن هذه المدارس فضلت التدريس باللغة الفرنسية فقط.

واتهمت هذه الفئة المدرسة الجزائرية الرسمية بتخريج المتطرفين والأصوليين من خلال التدريس باللغة العربية.

وتعيش الجزائر منذ استقلالها عن فرنسا العام 1962 صراعا ثقافيا كبيرا بين أنصار اللغة الفرنسية وأنصار اللغة العربية، وينتمي الفريق الأول الى التيار الفرنكوفوني العلماني الذي يدعو الى رفض كل ما يوحي بالانتماء العربي والثاني الى التيار الوطني والاسلامي الذي يرى أن اللغة الفرنسية في الجزائر ليست مطروحة كلغة علم وانما كلغة ثقافة بديلة عن الثقافة المحلية يجب الحد من انتشارها.